الإقليمية الجديدة بين أطروحة تدويل الأزمات الاقتصادية وردم منافذها
دراسة تحليلية لتداعيات الأزمة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري عبر معبر الإقليمية الجديدة

أ. بوصبيع صالح رحيمة– جامعة الوادي
أ.د. رحماني موسى– جامعة بسكرة

ملخص :

نتيجة الاتجاه المتزايد نحو التكتل والأقلمة وغيرها من أشكال الترابط الاقتصادي الدولي سعت الجزائر للاشتراك مع دول الاتحاد الأوروبي ضمن اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية في إطار مشوار برشلونة ما جعلها مرتبطة ارتباطا عضويا وعميقا في الاقتصاد العالمي وبأكثر من مفصل واحد إذ أصبح هناك ترابطا أكبر لأسواق السلع والخدمات وأسواق المال والعمل مع دول الاتحاد، وعليه فإن أي انهيار اقتصادي لأي دولة من دوله يؤثر اقتصاديا على الجزائر بشكل مباشر أو غير مباشر...

الكلمات المفتاحية: الإقليمية الجديدة، أزمة اليورو، الاقتصاد الجزائري.

***Summary* :**

As a result of growing the Economic integration, and the international regional, sought Algeria to participate with the countries of the European Union within the Convention on the Euro-Mediterranean Partnership what make it linked deeply into the global economy and more than one direction, as there has been a correlation larger markets for goods, services and capital markets and work with the European Union, therefore any economic crisis at any State of the European Union affect on the Algerian economy directly or indirectly...

Keywords:

New regional, the euro crisis, the Algerian economy.

مقدمـــة

لأن الدول النامية سعت جاهدة للحصول على عضوية التكتلات الكبرى والفاعلة أملا في الوصول إلى تنميتها المنشودة، انضم بعضها في تكتلات كبرى ضمن علاقة أطلق عليها اصطلاحا: بالإقليمية الجديدة كشكل أكثر تطوراً من التكتلات الإقليمية التقليدية، كالشراكة الأورو متوسطية والنافتا... والتي لم تكن كتكتل في منء عن تداعيات الأزمات الاقتصادية وتأثيراتها التي أثرت على اقتصاديات العالم بشقيه المتقدم والنامي تأثيرات حادة تعددت سماتها، واختلفت آثارها وتجلياتها.

ولأن التكتلات الاقتصادية تبرز حينا كآلية لردم وسد منافذ قنوات التدويل، وفي أحايين أخرى تكون كقناة من قنوات التدويل الداعمة لهذا الانتشار. جاءت هذه الورقة البحثية للبحث في تداعيات الأزمات التي مست الدول النامية الأعضاء في هذه تكتلات عبر معبر الإقليمية الجديدة من خلال تسليط الضوء على حالة أزمة اليونان وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري لارتباطها مع الاتحاد الأوروبي بما يعرف بالشراكة الأورو متوسطية كمحاولة للإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي تداعيات الأزمة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري عبر معبر الشراكة الأورو متوسطية؟

الفرضيات: تستند هذه الدراسة على الفرضيات الرئيسية التالية:

1.الاقتصاد الجزائر ليس في منء عن التغيرات الاقتصادية العالمية لترابطه الشديد بالاقتصاد العالمي وعلى أكثر من صعيد لارتباطه المفصلي بالاتحاد الأوروبي بما يعرف بالشراكة الأورومتوسطية

2. أثرت أزمة اليورو على الاقتصاد الجزائري تأثيرات حادة تعددت صفاتها وتجلياتها على أكثر من قطاع وعلى أكثر من صعيد.

الأهداف و الأهمية: تكمن أهداف وأهمية الدراسة في كونها محاولة لإبراز تداعيات أزمة اليورو على الاقتصاد الجزائري؛ وتبيان شدة تأثره بهذه الأزمة وأسباب ذلك.

المنـهج: من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المناهج التالية :

المنهج الوصفي الذي يعنى بوصف و تفسير الأحداث و الظواهر، المنهج التاريخي وهو المنهج الذي يهدف إلى إعادة بناء الوقائع الماضية بوضعها في سياق معين، المنهج التحليلي والمنهج الإحصائي للدراسة والتحليل العددي والبياني للعلاقات القائمة.

أولاً: إطار مفاهيمي للإقليمية الجديدة :

لقد تشكلت الإقليمية الجديدة بتمحور مجموعة من الدول النامية حول إحدى دول «المركز المتقدمة»(أو مجموعة من الدول) كإعادة لصور التمحور حول دول «المركز الاستعماري» لكن على نحو طوعي لا قسري حقيقة من أهم حقائق السياسة الدولية الراهنة لعالم ما بعد الحرب الباردة وهي في عمقها تعبير مباشر عن حاجة ملحة لتجاوز الإطار الضيق للدولة القومية دون تفكيكها وصولاً إلى رحابة التكتل فوق الوطني وعبر الإقليمي، بمرتجى بلوغ معدلات قوة أكثر قدرة على بناء علاقة متوازنة مع مراكز القوى الكبرى المهيمنة على مقدرات العالم وبين أطراف السوق الدولية الواقعة ضمن تلك المقدرات.

مذ نهايات الحرب العالمية الثانية كان هنالك سعي حثيث وتنافس كبير بين دول الشمال المتقدم على استقطاب دول الجنوب حديثة الاستقلال عن طريق تعاون ارتكز في مجمله على مساعدات مالية وتقنية، لتحقيق أهداف إستراتيجية وهو ما كان في صالح بحث الدول النامية عن تنميتها وتطورها؛ إلا أن التوجه الراهن للعلاقات الاقتصادية فوق الوطنية يميل إلى رسم خارطة اقتصادية اختفت ضمنها القارات الخمس ليتم بذلك خلق شكل جديد للتكتلات الاقتصادية وهو ما يطلق عليه اصطلاحاً «الإقليمية الجديدة» أو التكتل القاري والعبر إقليمي؛ والذي ظهر نتيجة للتحولات الجوهرية التي طرأت على الوضع الدولي الذي حرم الولايات المتحدة من كونها الزعيم الأوحد اقتصادياً كما كانت في الخمسينات والستينات، إذ نمت المجموعة الأوروبية بشكل كبير تدفعها سياستها الزراعية الموحدة، من ناحية أخرى ظهرت اليابان ومعها دول شرق آسيا أو الدول حديثة التصنيع التي لم تمثل أية أهمية في التجارة العالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية لتصبح قوى اقتصادية رئيسية تؤثر بشكل كبير في مقدرات الاقتصاد العالمي، وتنافس العملاق الأمريكي في أسواقه، مما جعلها تعاني من عجز هائل في الحساب الجاري وإحساس متزايد بعدم القدرة على السيطرة على مقدرات الاقتصاد العالمي كما كانت تفعل سابقاً؛ هذه العناصر إضافة إلى الموقف المتشدد من قبل المجموعة الأوروبية في مفاوضات جولة أوروغواي في إطار الجات، وانغلاق السوق الياباني أمام المنتجات الأمريكية أسهم في فقدانها

الثقة في الإطار متعدد الأطراف، فبدأت في التفكير في تجمع إقليمي خاص بها يعزز قدرتها التنافسية المتآكلة، من هنا كان ميلاد منطقة التجارة الحرة بين كندا وأمريكا (*Custa*) عام 1989 ثم توسعت لتصبح منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(*NAFTA*) بانضمام المكسيك.

لقد شجع تحول الولايات المتحدة نحو الإقليمية قيام مبادرات مماثلة في شرق آسيا وغيرها من مناطق العالم، الأمر الذي أسفر عن تحول الآسيان* من مجرد تنظيم إقليمي إلى منطقة التجارة الحرة للآسيان، وبلغ عدد التجمعات والتكتلات الاقتصادية حوالي 100** تجمع منها 29 ظهروا منذ عام 1992، كما أن غالبية أعضاء المنظمة العالمية للتجارة الـ131 ينتمي إلى تجمع أو أكثر من هذه التجمعات التي لم تعد قاصرة الدول المتجاورة في إقليم واحد منطلقة من مبادرات طموحة تخدم مصالح الأطراف دون الالتفات لأي إطار جغرافي أو إيديولوجي كان[1]، فقد تضمنت اتفاقات التجارة الإقليمية*** منذ بداية العقد الأخير للقرن الماضي إضافة لتخفيض وإزالة الحواجز عناصر أخرى كتنسيق السياسات الوطنية تمشيا مع برنامج الإصلاح وحرية أكبر لقوى السوق وتقليل خيارات التدخل الحكومي لتحقيق "التكامل العميق"، وقد ازدادت اتفاقات التجارة الثنائية المبرمة في ظل «الإقليمية الجديدة» لتبلغ 86 اتفاقية (تم الإبلاغ بها لاتفاقية الجات/منظمة التجارة العالمية) في عام 2000 بعد أن كانت تبلغ 20 اتفاقية متعددة الأطراف عام 1990 ثم أصبحت 159 اتفاقية في 2007 وقد كانت في معظمها اتفاقيات لتحرير التجارة تنطوي على مستويات أدنى من الالتزام الاقتصادي كالذي تقتضيه الاتحادات الجمركية المتعددة الأطراف أو الأسواق المشتركة[2].

ولقد كان لنجاح التجربة الإقليمية الأوروبية وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة منطقة تجارة حرة مع كل من كندا والمكسيك، الدور البارز في ظهور الموجة الثانية من الإقليمية التي أطلق عليها الإقليمية الجديدة لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانيات من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي، و يستند هذا المفهوم إلى نموذجين:

1. النموذج الأول: هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وبدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، ولهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية الحرة وأعلاها الاتحاد الاقتصادي، مثل الاتحاد الأوروبي؛

2. النموذج الثاني: فهو قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل ومثال ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا والقوة المالية في سنغافورة والعمالة والموارد في أرخبيل ريو بإندونيسيا[3].

والإقليمية هي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات لتضييق نطاق اهتماماتها، سواء السياسية أو الاقتصادية، والعولمة التي تستهدف إلغاء الحدود الجغرافية، وتسهيل نقل الرأسمالية سياسياً واقتصادياً وثقافياً عبر العالم كله وهذه الحالة الوسيطة تتصرف إلى التفاعلات الإقليمية سواء على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية، وتهدف إلى دعم التكامل والاندماج في مختلف المجالات بالدرجة التي تقلل من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه، وتتسم هذه التفاعلات الإقليمية بأنها اختيارية (من حيث المبدأ) كما تتضمن تنازلاً عن جزء من سلطة الدولة لقيادة عليا تمثل جماعة وتتصرف باسمها[4].

ويذهب البعض في تعريفه لمفهوم الإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كونها متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض. و هناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة(*Open Regionalism*) والذي أثير خلال مفاوضات إنشاء تكتل أبيك(*APEC*). وهي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير أعضاء لا تكون بالضرورة مرتفعة عن مستواها بين الدول الأعضاء[5].

بناءً على ما سبق نجد أن التعاون الدولي لم يعد يقتصر على المساعدات النقدية والمالية فحسب بل يتعدى إلى المساهمة المباشرة في الحياة الاقتصادية من خلال استثمار المباشر الذي يجعل الدول المتقدمة طرفاً في عملية تطوير المنتج والخدمة على قدم المساواة بشكل يضمن التساوي في الحقوق[6]. إذ تحتم الأوضاع الراهنة على التعاون الدولي إعطاء الأسبقية للتعاون التجاري والمالي المتعدد الأطراف، والتعاون الإقليمي والمبادرات اللامركزية، وكل هذا يستدعى إعادة بناء مؤسسات حكومية مكلفة بالتعاون والإشراق عليه؛ إذا أن الأمر لا يتوقف على مدى السلطات والاختصاصات الممنوحة للتكتل الإقليمي بقدر ما يتوقف على اتجاه إرادة وحرص الدول الأعضاء نحو تدعيم عملية التعاون وترقيتها لتشمل جميع ميادين الحياة (الاقتصادية

والثقافية ...)[7]. من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية[8]، وقد ظهرت الإقليمية الجديدة للأسباب والدوافع التالية:

- ★ بروز ظاهرة الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية أدى بالقطبين المتصارعين إلى البحث على أكبر قدر ممكن من الحلفاء ومراكز نفوذ إقليمية ودول حليفة تقبل بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها أو على أقل اتخاذ مواقف الحياد في بعض القضايا العادلة والتي يعتبر فيها الحياد تحيزا[9]؛
- ★ تنامي ظاهرة العولمة وما نتج عنها من تغيرات جذرية في طبيعة العلاقات بين مراكز اتخاذ القرار، ومن ثم في العلاقات بين المنشآت وبين الدول فقد أدى تسارع وتيرة الثورة التكنولوجية إلى رفع درجات التقارب بين مختلف أجزاء العالم كما أدى تراكم التطور التكنولوجي وتسارعه وثورة المعلومات والاتصالات وتعاظم تدويل العمليات الإنتاجية إلى خروج المنشأة من نطاق الاقتصاد القطري إلى الاقتصاد العالمي؛
- ★ استكمال أوروبا بناء اتحادها الجمركي وتوجهها نحو إقامة الاتحاد الاقتصادي في ظل مزيد من الاعتماد عن النفس لعدم توقع أن تأتي قوى دفع النمو في الاقتصاد الإقليمي من خارجه؛
- ★ دخول التكتلات الاقتصادية الكبرى مرحلة نوعية ارتبطاً باستنفاد مهماتها الداخلية باعتبار هذه الأخيرة استكملت مهامها التاريخية «مرحلة الارتكاز الجغرافي» وبدت الحاجة ملحة للارتقاء إلى مستوى فوق جغرافي أكثر شمولية؛
- ★ بطء وتعثر المفاوضات المتعددة الأطراف وشعور بعض الحكومات بالإحباط إزاء ذلك واعتقادها أن من شأن عقد عدد من الاتفاقات الإقليمية الثنائية أن يشكل أداة أفضل للمضي قدماً في تنفيذ برامج التحرير الاقتصادي والتنسيق بين مجموعة واسعة من السياسات والقوانين والمؤسسات بهدف تشجيع تدويل الاستثمار والإنتاج؛
- ★ ضغوط المديونية دفعت بالدول النامية إلى إعادة النظر في منهج الإحلال محل الواردات الذي انتقل تطبيقه من المستوى القطري إلى النطاق الإقليمي ليس فقط بسبب

المآزق التي تعرضت لها بل أيضاً لحاجتها الماسة إلى تعزيز صادراتها إلى العالم المتقدم لتستطيع سداد ما استحق عليها من خدمة الديون، في وقت تصاعدت فيه الدعوى إلى تقليص معدلات الحماية؛

- ★ فشل أغلب تجارب التكامل التقليدي بين البلدان النامية وعدم تحقيقها على أرض الواقع وبقاء هذه التجارب تحت سقف المرتجى منها؛
- ★ التخلص من أسلوب المعونات الذي طالب به المجتمع الدولي في الستينات والادعاء بأنه قد آن الأوان للتحول من المعونات بما تعنيه من عطاء دون أخذ[10]؛
- ★ القضاء على ظاهرة الهجرة بجميع أشكالها من خلال توفير الظروف اجتماعية ملائمة للعيش الكريم في بلدان النامية ومحاربة الجريمة المنظمة لتوفير أجواء آمنة؛ وكذا القضاء على الأسواق الموازية والاقتصاد غير الرسمي، والمتاجرة في المخدات وتبييض الأموال؛
- ★ الاشتراك في وضع برنامج للحفاظ على البيئة وتخفيض درجات التلوث[11]؛
- ★ الاعتقاد بأن الإقليمية تؤدي إلى توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية؛
- ★ تقوية الروابط السياسية و تحسين قدرات الأعضاء التفاوضية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف؛
- ★ سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي فقد أدى انتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي خاصة السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والسياسات التجارية بما فيها التكتلات الإقليمية[12].

ورغم ما تحويه الإقليمية الجديدة من مظاهر ايجابية إلا أن لها نواحي سلبية عدة خصوصا على اقتصاديات الدول النامية بدأ من كونها معبرا للأزمات وهو ما سنتعرض لجانب منه خلال هذه الورقة البحثية.

ثانياً: أزمة منطقة اليورو:

تميّز الوضع الاقتصادي العالمي خلال العقدين الماضيين بتواتر الأزمات الاقتصادية والتي كانت من بينها الأزمة المالية العالمية الراهنة التي انطلقت من مركز الاقتصاد الرأسمالي – أمريكا–، لتشمل في مرحلة أولى أوروبا وتكتسح بعد ذلك كلّ أقطاب الدّنيا لتُخلّف على إثرها هزات ارتدادية

متفاوتة الخطورة والتي كانت أبرزها أزمة الدّين العمومي اليوناني، التي تحولت من مجرد أزمة دين عمومي إلى أزمة تهدد كياناً اقتصادياً قائماً بذاته «الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي» واستدعت نقاشات هامة من حكومات الدول الأعضاء فيه حول كلفة اندماجهم في الوحدة النقدية مع ذيوع نظرة بالغة السلبية تحوي الكثير من التشكيك الجوهري في جدوى الاتحاد ومستقبل مسار الاندماج القاري[13].

إذ تواجه منطقة اليورو اليوم أزمة تعد الأخطر من نوعها في الوقت الراهن، وهي "أزمة الديون السيادية"، والتي تتمثل في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة؛ وعلى الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية، وأن يكون لديها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي والذي يسمح لها بذلك، حرصاً منها على ثقتها لدي المستثمرين الأجانب، وكذلك على تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض[14].

وبدأت هذه الأزمة عند انتخاب حكومة جديدة لليونان برئاسة "جورج باباندريو" في أكتوبر 2009 في ذلك الوقت، كان معدل البطالة في اليونان مرتفعا بالفعل نتيجة لحالة الركود العالمي التي بدأت في أواخر العام 2007 وازدادت في العام 2008 فقد أعلنت حكومة "باباندريو" عن بلوغ العجز في الموازنة الحكومية نسبة 12.7% من إجمالي الناتج المحلي، وهو أعلى من ضعف الرقم الذي أعلنت عنه الحكومة السابقة، التي كانت تعلن عن تقارير مغلوطة بشأن بياناتها الاقتصادية لسنوات، وبعد هذه التصريحات بدأ حملة السندات اليونانية، بما في ذلك العديد من البنوك في منطقة اليورو، بالقلق بشأن قدرتها على سداد ديونها، وفي ديسمبر من العام 2009 قامت وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية *(Fitch, Standard & Poor's, Moody's)* بتخفيض التصنيف الائتماني للدين الحكومي اليوناني، ثم خلال الأشهر الأولى من العام 2010، أعلنت حكومة "باباندريو" عن تخفيضات قاسية في الميزانية وعن رفع بعض الضرائب، ثم تتالت المزيد من التخفيضات الائتمانية، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف اقتراض الحكومة اليونانية، وزاد من صعوبة سداد اليونان لمستحقات دائنيها[15]، وفي محاولة منها لحل المشكلة أعلنت اليونان في 14 جانفي 2010 عن الخطوط العريضة لبرنامجها التعديلي للنفقات العمومية، الذي سيخفض عجز الميزانية إلى 2.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012، الأمر الذي لم يقتنع به مستثمري الأسواق المالية، كما قوبل في 24 فيفري 2010

بإضراب عام في اليونان لمدة يوم كامل احتجاجا على سياسة التقشف المتبعة من طرف حكومة بابندريو وهو ما فتح الباب أمام المظاهرات و الإضرابات المتتالية بعد ذلك، ثم في 25 فيفري 2010 تم تشكيل لجنة مشتركة بين اليونان و صندوق النقد و الاتحاد الأوربي لمناقشة الوضع وحله، لتأتي موافقة المفوضية الأوربية في 07 ماي 2010 على تفعيل المساعدات التي تقدر بـ 110 مليار أورو على ثلاثة سنوات ولتجنب انتشار أزمة الديون ولإنعاش الأسواق المالية تم دراسة إمكانية إقراض اليونان 750 مليار أورو في 09 ماي2010 من قبل المفوضية الأوربية وصندوق النقد الدولي ليتم في 23 أكتوبر 2010 منح اليونان أول قسط مساعدات 8.5 مليار أورو من أصل 61 مليار أورو.

وفي 12مارس 2011 تم عقد قمة أوربية للاتفاق على منح اليونان قروض من 4 إلى 7 سنوات بسعر فائدة من 4.2% إلى 5.2%، ثم قمة أخرى في 15 ماي 2011 جمعت ستة وزراء مالية أوربيين بلكسنبورغ للاتفاق على خطة جديدة لإنقاذ اليونان، لكن وقبل تطبيقها وفي13 جوان 2011*Standard &Poor's* خفضت تنقيط اليونان إلى CCC، وتم تطبق الخطة سالفة الذكر في 02 نوفمبر تشمل إعفاء اليونان من سداد 50 %من ديونها المستحقة ومنحها قرض 130 مليار أورو. واتفاق مجموعة العشرين على رفع مشاركات الدول في صندوق النقد طوعيا، بالإضافة إلى تعهد الصين على توجيه اقتصادها نحو نمو يقوم على زيادة الطلب الداخلي بشكل يدعم الانتعاش العالمي والاستقرار المالي كونها تتمتع بفائض في ميزانها التجاري؛ وعرضت هذه الخطة في 11 نوفمبر من قبل باباندريو للاستفتاء العام بالإضافة إلى قرار تنحيه عن منصبه، وتأسيس حكومة جديدة تمثل الوحدة الوطنية[16].

جراء ما حصل في اليونان بدأت المخاوف تسري في أوساط المستثمرين بشأن إمكانية انتشار هذه الأزمة لدول أخرى عاجزة ذات اقتصاد مماثل، وهو ما حدث فعلا فما لبثت الأزمة اليونانية أن امتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى كايرلندا والبرتغال، وأصبحت خطراً يهدد بالانتشار في ايطاليا وأسبانيا، وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في اقتصاد منطقة اليورو، إذ تعد ايرلندا ثاني أكبر الدول التي تسببت في نشوء أزمة الديون السيادية، فقد تسارع النمو على نحو مرتفع فيها ليصل إلى نسبة 9.6% في الفترة من (1995–2000) كما وصل سعر الفائدة على مديونيتها من ألمانيا إلى أدني مستوياته في عام 2005، كما زادت الأجور بنسبة 13%، إلا أن النمو السريع والسياسة النقدية الأوربية ساهمت في ضخ المزيد من

النقد الأجنبي في القطاع المالي، مما أدى إلى زيادة حجم الائتمان ليشكل حوالي 200% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، هذا ومن جانب آخر فقد احتلت البرتغال المرتبة الثانية بعد اليونان من حيث أعلى عجز في ميزان الحسابات الجارية وتعتبر البرتغال بالفعل من أوائل الدول التي تعاني من أزمة الديون السيادية، ويرجع ذلك لما يعانيه اقتصادها من تباطؤ في النمو ومن انخفاض الإنتاجية بها، مما دفعها لزيادة الاستيراد من الخارج، الأمر الذي يتسبب في عجز التدفقات النقدية الأجنبية، بما يتسبب في عجزها عن الوفاء بديونها السيادية، وفي حال استمرار انتشار هذه الأزمة إلى اقتصادات أكبر سيؤدي بلا شك إلى أزمة دولية في الائتمان، وإلى انهيار أسواق المال[17].

ثالثا: انعكاسات أزمة اليورو على الاقتصاد الجزائري عبر معبر الإقليمية الجديدة :

في عالم يتجه نحو التعولم تزول فيه الحواجز أمام تجارة السلع والخدمات وانتقال الأموال والأشخاص أصبح هناك اعتمادا كبيراً على الأسواق الدولية لتصريف المنتجات والخدمات المصنعة، وترابطا أكبر لأسواق المال والعمل، إذ ليست هناك أي دولة تستطيع التحرك بشكل مستقل عن الاقتصاد العالمي مهما كانت مكانتها على الساحة الدولية قوية أو ضعيفة، وعليه فإن أي انهيار اقتصادي لأي دولة يؤثر اقتصاديا على الدول الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر[18]...

ونتيجة الاتجاه المتزايد نحو التكتل والأقلمة وغيرها من أشكال الترابط الاقتصادي الدولي سعت الجزائر كغيرها من دول جنوب المتوسط للاشتراك مع دول الاتحاد الأوروبي ضمن اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطويرعلاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وكذا بغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل، تلك الاتفاقية التي تم الإمضاء عليها في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ افريل 2002 والتي دخلت حيز التنفيذ في01 سبتمبر2005، لا تنحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري، تعاون اقتصادي ومالي، تدفقات استثمارية) وجوانب سياسية و اجتماعية وثقافية ضرورية لتنمية مستدامة، وتتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60 % مع المجموعة الأوروبية[19]، ما يجعلها مرتبطة ارتباطا عضويا وعميقا في الاقتصاد العالمي وبأكثر من مفصل واحد ما يعني وجودها ضمن دائرة التأثير والتأثر بالتغيرات

الاقتصادية العالمية وخصوصا منها الأزمة الأوروبية نظرا لتوافر عدة عوامل تؤدي إلى ذلك نوجزها فيما يلي:

- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات العالمية خاصة بعد التحول إلى اقتصاد السوق وإبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛
- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدولار حيث أن معظم صادراتنا تتم بالدولار والذي شهد تدهورا كبيرا في قيمته؛
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات والذي يشكل 98% من الصادرات لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصد ريعي هش عرضة لتقلبات أسعار البترول؛
- عدم انخراط الجزائر في تكتلات اقتصادية تسمح لها بمواجهة تداعيات الأزمة[20].

وتمثلت أغلب الانعكاسات السلبية للأزمات على الاقتصاد الجزائري فيما يلي:

- ★ تناقص في الصفقات والاستثمارات الأجنبية، نتيجة سحب أو تراجع حجم الاستثمارات في الدول النامية وقد لاحظ تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008 أن عمليات الاندماج والشراء تراجعت في النصف الأول من سنة 2008، إذ كانت قيمة هذه الصفقات أقل بما نسبته 29 بالمئة عن مستواها المسجل في النصف الثاني من سنة 2007 [21]؛
- ★ إن البلدان النامية التي لديها احتياجات تمويلية كبيرة من الخارج أكثر عرضة لانكماش أحجام السيولة للإقراض نظراً لمساهمة التدفقات الداخلة من الديون إلى القطاع المصرفي في تسريع وتيرة التوسع في الائتمان المحلي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الضغوطات التضخمية[22]؛
- ★ التراجع في حجم الصادرات النفطية، وغير النفطية نحو الأسواق الرئيسية؛
- ★ انخفاض قيمة الاحتياطي من الدولار عند الدول التي تعتمد بشكل كبير في صادراتها على المنتج الواحد المرتبط بهذه العملة؛
- ★ تراجع نسبة تحولات المهاجرين بسبب التسريح للعمالة، والخوف من المستقبل[23]؛

أما عن انعكاسات أزمة اليورو على الاقتصاد الجزائري فقد كانت ذات جانبين ايجابية وسلبية، ايجابية على المدى القصير كتراجع معدل صرف العملة الموحدة أمام الدولار الأميركي واثر ذلك على المبادلات التجارية، وحركة تنقل رؤوس الأموال من الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي

التي بلغت حوالي 40 مليار دولار سنويا، ما يمثل نسبة 53 بالمائة[24]، فالجزائر بلد مصدر للمحروقات إلى منطقتي اليورو والدولار، ومستورد للسلع والخدمات من أوروبا التي تمتص ثلث الصادرات الجزائرية (المقومة بالدولار)، مما ينعكس إيجابا على مستوى الميزان التجاري والاقتصاد وعلى المالية العمومية نظرا لزيادة سعر البرميل. كما ينبغي أن تصبح المنتجات المستوردة من منطقة اليورو أرخص، إلا أن الموردين والتجار والفاعلين الاقتصاديين لا يعكسون هذا الانخفاض في السوق الداخلية الجزائرية، فالمواطنون الجزائريون لا يشعرون بتغيير ملموس لأسعار السلع القادمة من منطقة اليورو[25].

ومع استمرار أزمة اليورو تبدأ الانعكاسات السلبية بالظهور فأكثر من 70 % من واردات الجزائر تأتي من أوروبا وحوالي 50 % من احتياطاتها من العملة الصعبة مقومة بالعملة الأوروبية اليورو. وهذا المستوى من الارتباط الاقتصادي، سيحضر معه ويسرع قدوم الكثير من التداعيات السلبية والارتدادات غير المرغوب فيها من لأزمة الأوروبية للاقتصاد الجزائري[26]؛ فبانخفاض دعم دول الاتحاد للصناعة والزراعة بالموازاة مع رفع الضرائب لمواجهة النفقات، سيؤدي إلى تراجع العرض في أوروبا[27] ما يخلق ارتفاع كبير في فاتورة الواردات الغذائية، لأنّ ما يحدث في أوروبا سيعجّل في هبوب رياح المضاربة[28]، ولأن تخفيض عملة بلد ما تؤدي إلى ديناميكية صادراته ما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات الجزائري، كما أن تراجع قيمة العملة الموحدة يؤدي إلى ركود اقتصادي في دول الاتحاد ما ينتج عنه تباطؤ في الطلب على النفط لاسيما في إيطاليا وإسبانيا وبريطانيا بحكم إنهاكها وشبح كساد أسواقها[29]، ما سيطرح مشكلة كبيرة لمداخيل الجزائر من العملة الصعبة من منطقة ظلت تشكل زبونًا أساسيًا للجزائر–ثالث مموّن لأوروبا من الغاز بعد روسيا والنروج– ما يؤشر إلى احتمال تدهور موقعها النفطي، علمًا أنّ الجزائر تموّن أوروبا بنسبة 25 إلى 30 % من الاحتياجات الغازية، ما يمثل 70 % من إجمالي الصادرات الجزائرية[30]، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل(01):حجم تعاملات الجزائر التجارية في السلع وميزان التعاملات مع الاتحاد من 2004–2013

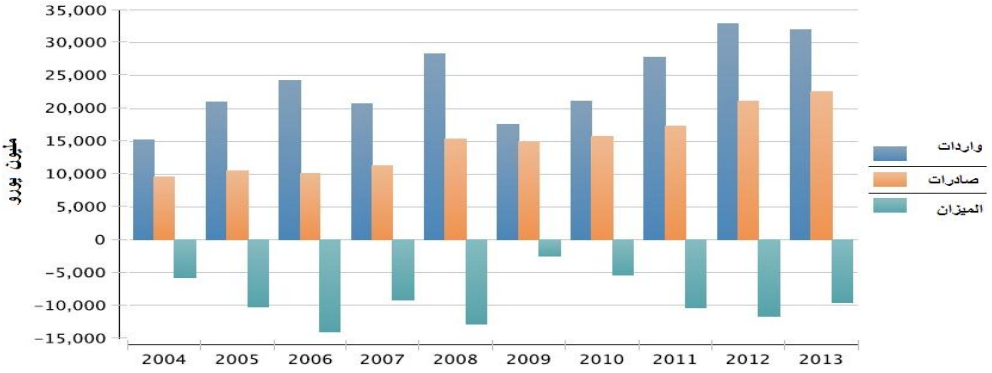

المصدر:

European Commission, **European Union, Trade in goods with Algeria**, Directorate-General for Trade, 27-08-2014, p3.

وبفعل ضغوط الركود انخفضت أسعار النفط ما يؤثر على السعر المرجعي له في الميزانية الجزائرية ويدفع لمزيد من العجز و يعطل مشاريع الإنفاق العام، كما أن ارتفاع أسعار المواد الصناعية والغذائية تحت ضغوط شح السيولة وإفلاس الشركات الإنتاجية وعجز الموازانات في دول المنطقة المعنية بالأزمة يغذي التضخم ويتم استيراده من قبل الدول المعنية بالواردات من منطقة اليورو شأن الجزائر التي عليها أن تدفع ثمن ذلك في شكل زيادات محسوسة في الأسعار الداخلية وهذا ما حدث بالضبط حيث سجل التضخم في الجزائر خلال الثلاثي الأول من 2012 رقما قياسيا لامس 5.7 بالمائة حسب الديوان الوطني للإحصاء الأمر يخص المنتجات نصف المصنعة والصناعات الغذائية والمواد الفلاحية وخاصة الحبوب[31]، والشكل الموالي يوضح تغيرات مؤشر التضخم في الجزائر خلال الفترة 2004-2013:

الشكل(02): التضخم (% سنويا)

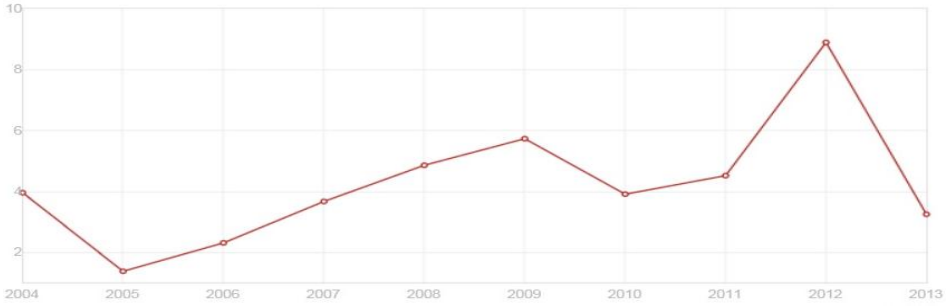

المصدر: البنك الدولي، **التضخم الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)**، 30-09-2014،
http://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG/countries/DZ?display=graph

من جانب آخر أدت الأزمة إلى تراجع السيولة المتداولة في السوق نتيجة تراجع التحويلات المالية نظرا لتراجع العمل في صفوف الجزائريين المهاجرين لأنهم الفئة العاملة الأكثر هشاشة[32]، فضلا عن التشديد من إجراءات الهجرة، بغرض الحدّ من ارتفاع أعداد العاطلين، كما أن الأزمة ستشدد الخناق على المتواجدين، فحجم التحويلات المالية التي تدرها الجالية الجزائرية القاطنة بالدول الأوروبية بلغت عام 2010 فقط أكثر من 2 مليار دولار. لكن مع التضخم الذي ينخر السوق الأوروبية، ومع تدهور القدرة الشرائية للجزائريين القاطنين بأوروبا سوف تتراجع معدلات الادخار لديهم، وبالتالي سيقلص ذلك من حجم تحويلاتهم المالية إلى ذويهم بالجزائر، فتتراجع حصة التحويلات من إجمالي واردات الدولة ويختل توازن ميزان المدفوعات على المستوى الكلي. كما أنه وعلى المستوى الجزئي سينخفض دخل تلك العائلات الجزائرية التي كانت تعتمد على تحويلات أفرادها المهاجرين إلى أوربا، وبالتالي سيزجون في وضع اقتصادي مزري له الكثير من التداعيات على مستوى الطلب الكلي الفعال أو فيما تعلق بالمنظومة الإنتاجية والتسويقية الجزائرية[33]، كما أدت الأزمة إلى تراجع برامج التعاون المالي بين الكتلة الشمالية والكتلة الجنوبية ما يعني تراجع برامج المساعدات المالية على غرار برنامج ميدا وكذا عرقلة المفاوضات حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وتآكل الاحتياطات و تراجعها في حال تدهور سعر الصرف و هو ما ينتج فاتورتين للتصدير والاستيراد غير متعادلتين[34]، فضلا عن خسارة الجزائر لفوائد احتياطاتها من الصرف بالعملة الأوروبية في حالة تراجع الأورو الذي شهد أدنى مستوياته منذ أفريل 2006 بعد أزمة المديونية الخارجية لليونان، حيث يتشكل احتياطي الصرف الجزائري بنسبة 42 بالمائة من الأورو و46 بالمائة من الدولار مما يجعلها تقلص من نسبة احتياطاتها من الصرف من عملة الأورو[35]، وهذا انعكاس كبير للأزمة على الاقتصاد الجزائري، رغم أن للجزائر هامش لا بأس به من احتياط العملة الصعبة الذي يسمح لها بالتحرك بسهولة، إلا أن استمرار المشكل سيؤثر على مخططات التنمية[36]، والشكلين المواليين يوضحان تغيرات التحويلات والمساعدات الرسمية المتوجهة للجزائر خلال الفترة 2004-2013:

الشكل(03):التحويلات الشخصية ورواتب العاملين، مقبوضة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، بالملايين)

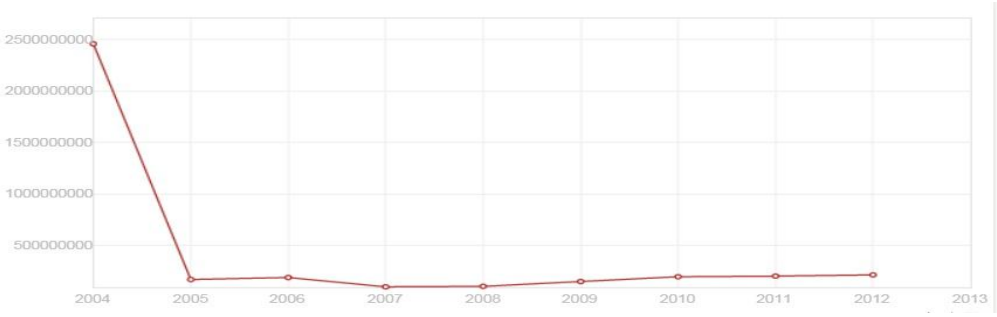

المصدر: البنك الدولي، **التحويلات الشخصية ورواتب العاملين، مقبوضة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، بالملايين)**، 30-09-2014،
http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.TRF.PWKR.CD.DT/countries/DZ?display=graph

الشكل(04): صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

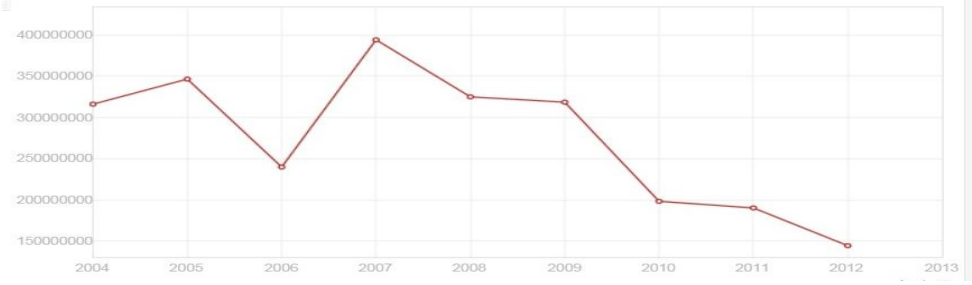

المصدر: البنك الدولي، **صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)**، 30-09-2014،
http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ODAT.CD/countries/DZ?display=graph

وباعتبار الشركات الكبرى والمشاريع الاستثمارية أبرز المتأثرين بالركود الاقتصادي في منطقة الأورو، تأخر تسليم المشاريع الاستثمارية المقررة ضمن المخطط الخماسي 2009 /2014 على اعتبار أن 90 بالمائة من صلاحيات إنجاز هذه المشاريع تعود للاستثمار

العمومي، وتفرض هذه الوضعية تأثر الميزانية العامة لسنة 2012 واضطرار السلطات العمومية إلى اللجوء إلى قانون مالية تكميلي لإصلاح الوضع، لاسيما أن المؤشر الأول في قانون المالية لسنة 2012 يظهر اختلال نفقات الاستثمار المرتبة الثالثة بعد النفقات المخصصة للتجهيز والتسيير[37]، بالإضافة إلى رؤية تأثيرات هذه الأزمة في الإهمال الذي طال العديد من المناطق الجزائرية من أية برامج تنموية. فضلا عن خبر تسريح 9 آلاف عامل الصادر عن مجلس إدارة مجمع " أرسيلور سيتال " لصناعة الحديد والصلب، وتضمن التسريح مختلف الدول منها الجزائر، كما جاء قرار تسريح العمال المؤقتين من مختلف القطاعات بعدد هائل من مختلف المناطق في الجزائر جراء الخوف من عجز الموازنة العامة الأمر الذي أدى إلى تفاقم نسب البطالة في الجزائر[38]، والمنحنى الموالي يوضح تغيرات الاستثمار الأجنبي وصافي التدفقات الوافدة للجزائر خلال الفترة 2004-2013:

الشكل(05):الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

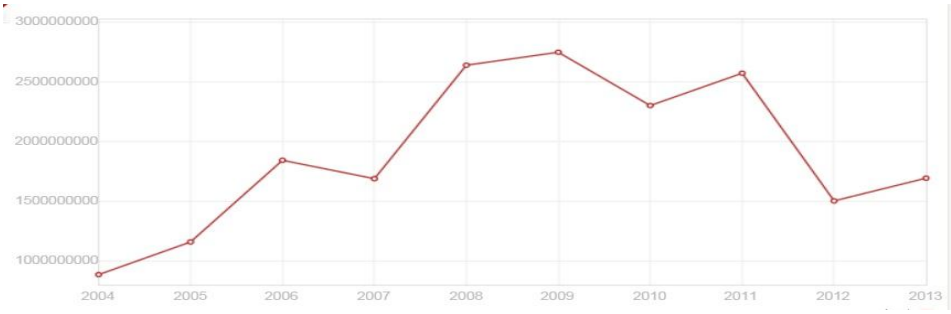

المصدر: البنك الدولي، **الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)**، 30-09-2014،
http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD/countries/DZ?display=graph

الخاتمة:

في عالم يتجه نحو التعولم تزول فيه الحواجز أمام تجارة السلع والخدمات وانتقال الأموال والأشخاص ...والأزمات، ارتبطت الجزائر ارتباطا عضويا وعميقا وفي أكثر من مفصل

باقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي بما يعرف بالشراكة الأورو متوسطية التي نقلت معها وعلى أكثر من صعيد تداعيات الأزمة التي مست دول منطقة اليورو إلى الاقتصاد الجزائري، فقد ألقت هذه الأزمة بضلالها على المبادلات التجارية، وحركة تنقل رؤوس الأموال، الميزانية الجزائرية، احتياطي الصرف الأجنبي، ميزان المدفوعات، وهو ما انعكس جليا على الاقتصاد في شكل تراجع برامج التعاون المالي والمساعدات المالية، وتآكل الاحتياطات وتراجعها، تأخر تسليم المشاريع الاستثمارية، تراجع التحويلات المالية، تضخم مستورد...ففي زمن العولمة ليست هناك أي دولة تستطيع التحرك بشكل مستقل عن الاقتصاد العالمي مهما كانت مكانتها على الساحة الدولية قوية أو ضعيفة، وعليه فإن أي انهيار اقتصادي لأي دولة يؤثر اقتصاديا على الدول الأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر.

الإحـالات

★– الآسيان هو اتحاد دول جنوب شرق آسيا ويضم 10 دول هي : إندونيسيا، ماليزيا، الفليبين، سنغافورة، تايلاند، بروناي، فيتنام، لاوس، بورما، كمبوديا.

★★– منها على سبيل المثال لا الحصر : منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (*NAFTA*)، النمور الآسيوية (تايوان، سنغافورة، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ)، تجمع الآبيك الذي يربط آسيا وأمريكا، مشروع الشرق أوسطية، الشراكة الأورو– متوسطية، مشروع منطقة التجارة الحرة عبر الأطلنطي الذي يجمع الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية، مجموعة التنمية لجنوب إفريقيا، السوق المشتركة الجنوبية (ميركسور)، مجموعة (آنديان) في أمريكا اللاتينية....

[1]– أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية (مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية)**، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001 ، ص ص49–51.

★★★– عادة ما يستخدم مصطلح "اتفاقيات التجارة الإقليمية" في الاتفاقات بين البلدان ليس فقط للإشارة إلى البلدان المتجاورة جغرافيا بل حتى للدول التي لا تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية

[2]– Unctad, **Trade and development report 2007**, New York, 5 September 2007, p p 54-55.

[3]– علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة "المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 07، 2009–2010، ص .109

[4]– عقبة عبد اللاوي، **الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية (دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك و بعض الآثار المحتملة للشراكة الأورو متوسطية على الجزائر)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2008/2007، ص .74

[5]– علاوي محمد لحسن، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[6]– جلطي غالم، بن منصور عبد الله، **إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21– 22 ماي 2002، ص 8.

[7]– نفس المرجع، ص.6

[8]– عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب مختلفة"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006–2007 ، ص.32

[9]– جلطي غالم، بن منصور عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص.3

[10]– عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص81–83.

[11]– جلطي غالم، بن منصور عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص8.

[12]– علاوي محمد لحسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 111–112.

[13]– بوصبيع صالح رحيمة، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010–2011، ص138.

[14]– سليمة طبايبية، حسين كشيتي، **مساعي الاتحادات النقدية والمؤسسات المالية الدولية للتخفيف من آثار أزمة الديون السيادية، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية**، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 07–08 ماي 2013، ص .9

[15]– بن معزو محمد زكريا، أزمة الديون السيادية في العام 2010 ومستقبل الاتحاد الأوروبي تحت ضوء نظرية منطقة العملة المثلى، **الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية**، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 07–08 ماي 2013، ص .16

[16]– خير الدين معطى الله، سامية بزازي، أثر تحرير سعر الفائدة في خلق الأزمات المالية المعاصرة أزمة اليونان نموذجا، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 07–08 ماي 2013، ص ص 9–11.

[17]– سليمة طبايبية، حسين كشيتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 10–12.

[18]– ضورية ذيب، أحسن طيار، مجهودات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الأزمة اليونانية، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 07–08 ماي 2013، ص.12

[19]– وزارة التجارة، **اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية**،2014-09-20
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=itifakiachar,

[20]– ناصر مراد، أثار الأزمة الاقتصادية الراهنة – حالة الجزائر–، **الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها**، جامعة جرش، الأردن، 14 – 16 ديسمبر 2010، ص ص10–11.

[21]– عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد6، 2009، ص ص 20–21.

[22]– عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية أزمة Sub-prime، ليجند للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 64–65.

[23]– عبد الرحمان تومي، قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد13، سبتمبر 2009، ص ص 138– 139.

[24]– موساوي عمر، عدنان محيريق، أزمة اليوروزون وأثارها على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي: 26 و27 فيفري 2012، المركز الجامعي بالوادي، ص10 .

[25]– محمد ولد عبد الدائم، **آثار أزمة اليورو على اقتصادات عربية**، الثلاثاء 8/9/ 2011 الساعة 15:22 (مكة المكرمة)، http://www.aljazeera.net/home/print/97bf4c0e-b160-4e00-8a8b-af44be2d88ae/60fd3a58-6034-4e90-a025-b4e6b4e0ec83

[26]– نور الدين جوادي، الأزمة الأوروبية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الوطني، **جريدة الجديد**، الوادي، الجزائر، الثلاثاء 29 نوفمبر ،2011، ص 18.

[27]– كامل الشيرازي، **تداعيات أزمة المال الأوروبية ستنعكس على الجزائر سلبًا**، 2011 الأربعاء 16 نوفمبر، 2014–09–14، http://www.elaph.com/Web/Economics/2011/11/696220.html

[28]– نفس المرجع السابق.

[29]– محمد ولد عبد الدائم، مرجع سبق ذكره.

[30]– كامل الشيرازي، مرجع سبق ذكره.

[31]– قاسم البريدي، **دول المغرب العربي.. ضحايا أزمة اليورو أيضاً**، الأحد 4–9–2011، تاريخ الاطلاع: 28–04–2013، http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=308936012201109032316

[32]– محمد ولد عبد الدائم، مرجع سبق ذكره.

[33]– نور الدين جوادي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[34]– قاسم البريدي، مرجع سبق ذكره.

[35]– مصطفى صايج، انعكاسات الأزمة المالية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري "الفرص والتحديات"، **مجلة المغرب الموحد**، تونس، العدد8، 01 سبتمبر2010، ص.16.

[36]– **أزمة الديون الأوروبية تهدد بتراجع مداخيل الصادرات الجزائرية من المحروقات**، 08/10/2011، http://www.essalamonline.com/ara/permalink/4189.html

[37]– سعيد بشار، **قال إن انعكاساتها على الجزائر ستظهر في جوان، مصيطفى يحذر: أزمة اليورو ستعطل تسليم مشاريع المخطط الخماسي**، 2011 – 11 - 09، تاريخ الاطلاع 14–09–2014، http://www.djazairess.com/elbilad/52315

[38] – بوترعه بلال، بالي مصعب، الأزمة المالية العالمية وتفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر– رؤية سوسيو إقتصادية–، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي: 26 و27 فيفري 2012، المركز الجامعي بالوادي، ص11.